

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ١ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتبار المعانة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان

سوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

ال الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون الغرف

التجارية لمحافظة أسوان :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ٢٠١٠/١٠/١٧

باعتبار المعانة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١/١ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٢٥٩٥٠٠ ج (فقط مليون وثلاثمائة وتسعه وخمسون ألفاً وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٢٩٦٤١ ج (فقط مليون ومائتان وستة وتسعون ألفاً وستمائة وواحد وأربعون جنيهلا غير) بفائض قدره ٦٢٨٥٩ ج (فقط اثنان وستون ألفاً وئمائه وتسعه وخمسون جنيهلا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١١/١/١

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء دكتور / محمد أبو شادى